

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

@ 74 @ والسلام ولني أحدهما فقال له هو لك بغير شيء فقال أما بغير شيء فلا { . قال رحمه الله (وشرطهما كون الثمن الأول مثليا) ; لأنه إذا لم يكن مثليا لم يعرف قدره فلا تتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز إلا إذا باعه بذلك البديل ممن يملكه أو به وبزيادة ربح معلوم فحينئذ يجوز لانتفاء الجهالة ولو باعه به وبعشر قيمته أو ثمنه لا يجوز ; لأنه باعه بذلك وبيع قيمته ذلك البديل وهو مجهول فلا يجوز ولو كان البديل مثليا فباعه به وبعشره إن كان المشتري يعلم جملة الثمن صح وإن لم يكن عالما به فإن علم في المجلس جاز وله الخيار وإلا فسد كما لو باع الثوب برقمه ومن شرطهما أن لا يكون صرفا حتى لو باع دنائير بدراهم لا تجوز فيه المراجعة ولا التولية لأنهما في الذمة فلا يتصور فيه المراجعة والتولية والمقبوض غير ما وجب بالعقد . قال رحمه الله (وله أن يضم إلى رأس المال أجر القصار والصبغ والطرار والفتل وحمل الطعام وسوق الغنم) ; لأن العرف جرى بإلحاق هذه الأشياء برأس المال وهو المعتبر , ولهذا لا يعد ذلك خيانة إذا تبين له والأصل فيه أن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يلحق به فهذا هو الأصل وما ذكرنا بهذه الصفة ; لأن الصبغ والفتل والقصار والطرار يزيد في العين والحمل والسوق يزيدان في القيمة ; لأنها تختلف باختلاف الأماكن وعلى هذا له أن يضيف إليه أجره الغسل والخياطة ونفقة تجصيص الدار وطي البئر وكري الأنهار والقناة والمسناة والكراب وكسح الكروم وسقيها والزرع وغرس الأشجار فإن فعل شيئا من ذلك بيده لا يضمه , وذكر في المحيط أنه يضم طعام المبيع وكسوته وكراءه وأجرة السمسار إن كانت مشروطة في العقد وإلا فأكثرهم